

مساو لغيره فيلزم في غيره ما لزم فيه لاستوائيهما ويلزم  
 عليه اجتماع الضدين كما في العجز عن البعض من كونه موديا  
 لهذه المجالات الثلاثة واذا تحقق عموم ارادته فيلزم استئالة  
 وقوع شي من الكاينات بغير ارادة منه بوقوع ذلك الشيء اذ لا  
 يقع في ملكه الا ما يريد ويستحيل ترجيح احد طرفي الممكن بغير  
 تخصيص الحق له بارادته وما اراد الله وجوده يستحيل ان  
 يريد عدمه او ضده في الزمان الذي اراد فيه ايجاده والام  
 لزم اجتماع التقيضين او الضدين وذلك محال كما قال الشيخ  
 يستحيل وقوع شي منها بغير ارادة منه لوقوع ذلك الشيء  
 وذلك يعني ارادته تعالى لضد ذلك الواقع والالزم اجتماع  
 الضدين وبيانه ما مر والكذبول ضد الارادة لكن يكون مع  
 سبق شعور بخلاف الفعلة فهي اعم وكما استحال الذهول  
 والفعلة كذا يستحيل عليه التعليل والطبع اذ العلة لا يفارحها  
 معلولها وكذا الطبع ولو كانت ذاته علة او طبيعة فعلى عن  
 ذلك للزم قدم العالم وقدمه يعني القصد اذ القصد الي تخصيص  
 الحاصل محال لان القدرة والارادة لا يتعلقان بالقديم كما مر  
 وقد ضلت الفلاسفة اهلهم الله فجعلوا الذات العلية علة  
 ونفوا جميع الصفات الثابتات تقلا وعقلا والردي عليهم لو كانت  
 الذات العلية كما قالوا للزم قدم العالم لما مر التالي باطل هو  
 بالمشاهدة فالقدم مثله ويلزمهم ايضا علي قولهم ان تكون  
 اجزا المعلوم متساوية لان نسبتها الي علته على حد السوا  
 التالي باطل اخلاق المخلوقات وقد جعل الله اختلافها دليلا  
 واية على فاعلها وتصرفه فيها باختياره قال تعالى واختلف  
 السننكم

السننكم والوا انكم وقال يخلق ما يشاء ويختار وقد دل النقل  
 والعقل على بطلان مذهبهم من ان التاثير يكون بالعلة هو  
 والطبيعة تتوقف على ذلك والحل باطل اذ لو كان بالعلة  
 او الطبيعة لزم قدم العالم فان قال الطبا يعينون لا يلزم قدم  
 العالم لوجود ما نفع منها في الازل او لتختلف شرط لم يوجد ذلك  
 الشرط الا فيما لا يزال فيرد عليهم بان المانع لو كان قد يلزم  
 الابد عدم لان ما ثبت قدمه استحال عدمه فيلزم ان لا توجد  
 العوالم والتالي باطل فالقدم مثله وكذا يبطل قولهم ان الم  
 توجد لتختلف شرط لان نقل الكلام لهذا الشرط الذي لم يوجد الا  
 فيما الازل فما الذي اخره عن الازل فان قالوا مانع منعه في  
 الازل لزم ان لا يتقدم هذا المانع فلا يوجد الشرط العالم وان  
 قالوا يتوقفه على شرط اخر كالعالم فنقل الكلام الى شرط الشرط  
 ثم كذلك فيؤدي الي التسلسل لانه يكون حادثة فيتوقف على  
 شرط اخر وان قدر حدوثه لمانع فيكون قد بما ولا يوجد الشرط  
 او حادثة فيؤدي الي حوادث لا اول لها وذلك محال فيكون  
 وجود العوالم على هذا التقدير الفاسد متوقفا على محالات  
 لا توجد فيكون وجود العوالم محالة لا توجد والتالي باطل  
 فتعين ان فعله بالاختيار وتخصيصه بارادته ماشا ولا فاعل  
 الا الله فالفاعل بحسب التقدير العقلي تارة يتاقي منه الفعل  
 والترك وتارة لا يتاقي منه الفعل وتارة يتوقف على شرط  
 وتارة مانع وتارة لا فالاول الفاعل المختار والثاني الفاعل  
 بالطبيعة والثالث الفاعل بالعلة وهذه الاقسام كلها موجودة  
 عند الفلاسفة اهلهم الله فيجعلون بعض الاقترانات العادية

يعني في داخل هذا  
 العالم واما في ما ليس  
 من العالم فليس عند  
 مختاراه